في ابعاد غالبية رؤساء البلديات في الضفة الفلسطينية وعيّن، بدلاً منهم، ضباطاً اسرائيليين، وأمر بوضع حدّ للاحتجاج. وقد قُتل عشرات الفلسطينيين ربيع ذلك العام (**المصدر نفسه**).

بعد تشكيلها بأيام، منحت الحكومة الاسرائيلية الجديدة، اريئيل شارون، سلطات استثنائية تمكّنه من مصادرة الاراضي العربية واستيراد آلاف الوحدات السكنية الجاهزة لاقامة مستوطنات للمهاجرين اليهود السوفيات الجدد (**القبس**، الكويت، ٢/٦/١٩٩٠). وكان شارون طالب اللجنة الوزارية لاستيعاب الهجرة اعطاء وزارته صلاحيات واسعة، وتمكينها من استخدام أنظمة الطوارىء في ما يتعلق بتخصيص الاراضي لاقامة آلاف الابنية الجاهزة المستوردة من الخارج. وتضمّنت خطة شارون، في هذا الصدد، شراء ٤٥ ألف بيت جاهز، من طابق واحد، ووضعها في ثلاثين موقعاً في انحاء البلاد. وكان الهستدروت اعلن معارضته لاستيراد بيوت جاهزة؛ الّا ان مسؤولي وزارة البناء والتجارة، وفي مقدّمهم شارون، أعلنوا انه من غير الممكن حل ضائقة السكن بدون استيراد بيوت جاهزة (**الاتحاد**، حيفا، ٢٧/٦/١٩٩٠).

في هذه الاثناء، عملت الاوساط الحكومية على تغطية نواياها الحقيقية تجاه الاستيطان، فأعلن الوزراء الاكثر تشدّداً بين وزراء الحكومة عن انهم تخلّوا، مؤقتاً، عن توطين اليهود السوفيات في المناطق المحتلة. وكلّف رئيس الحكومة، شامير، كلاً من شارون وزعيم حزب «هتحياه»، يوفال نئمان، باعلان هذا الاجراء، في محاولة لتقديم صورة معتدلة للحكومة. وصرّح شارون، في حضور مجلس الوكالة اليهودية في القدس، بأن الحكومة الاسرائيلية الجديدة لا تنتهج «سياسة توطين المهاجرين وراء ' الخط الاخضر ' »، بقصد عدم «الاساءة الى الهجرة التاريخية من الاتحاد السوفياتي». واتفق نئمان وشارون على ضرورة توطين المهاجرين السوفيات في مناطق متفرقة داخل اسرائيل، خصوصاً في صحراء النقب، وفي الوسط، وفي منطقة وادي عاره. غير ان شارون طالب بعدم اساءة فهم برنامجه، وأكد ان «المفهوم الاستراتيجي للحكومة الجديدة، في ما يتعلق بأهمية توطين اليهود في كل اسرائيل الكبرى، لم يتغيّر» (**الحياة**، ٢٦/٦/١٩٩٠).

ويبدو ان اسرائيل قرّرت مواجهة الضغط السوفياتي لعدم اسكان المهاجرين السوفيات في المناطق المحتلة بالاستجابة الشكلية لمطالب موسكو، وتحسين صورتها الدولية. لهذا عمدت الحكومة الى توجيه الدعوة الى مستشار السكرتير العام للامم المتحدة، خافيير بيريز ديكويلار، لزيارة المناطق المحتلة، وابداء نيّتها اعادة فتح مؤسسات التعليم العالي الجامعية (كتّاب، **مصدر سبق ذكره**)، في وقت يحتفظ جميع مؤيدي الاستيطان بخططهم ونواياهم ويعملون على تمريرها بدون ضجيج. وقد سارت هذه الخطوات بالتوازي مع التوجّهات الجديدة لوزارة الدفاع الاسرائيلية، التي يترأسها، حالياً، موشي ارنس. فقد افتتح ارنس نشاطه في الوزارة بخطة حملت عنوان «حماية السير على الطرقات»، هدفها مواجهة أية تحوّلات عنفية في الانتفاضة، وحماية المستوطنين وتعزيز «قدراتهم الدفاعية» في الوقت عينه، حسب تعبيره. وقد أوعز ارنس الى قوات الجيش الاسرائيلي والاجهزة الامنية بتطبيق تدابير أوصت بها لجنة عسكرية خاصة، رأس ارنس جلساتها لمناقشة كيفية اخماد الانتفاضة. وتضمّنت التدابير هذه: تعزيز وجود قوات الاحتلال الاسرائيلية على محاور الطرق الرئيسة في الضفة الفلسطينية؛ وشقّ خمسة محاور جانبية تلتفّ حول التجمّعات الفلسطينية التي تتصاعد فيها فعاليات الانتفاضة؛ واقامة أعمدة انارة على الطرقات الرئيسة؛ وتشكيل قوات جديدة من المستوطنين تحت اسم «حرس مدني»، خصوصاً في كريات اربع، القريبة من الخليل، وفي مستوطنة اريئيل شمال الضفة المحتلة. وقرّرت اللجنة منح القوات هذه صلاحيات الشرطة، وان يتولّى الجيش تغطية نفقات تجهيز سياراتها بوسائل وقاية ضد الزجاجات الحارقة (**القبس**، ٢٥/٦/١٩٩٠).

ويبدو أيضاً، من سياقات الخطة ان لها استهدافين رئيسين: الاول يتعلق بتشديد المراقبة الاسرائيلية على الطرقات الرئيسة في الضفة، والتي يستخدمها المستوطنون اليهود في تنقلاتهم اليومية؛ امّا الثاني، فيتعلق بمحاولة تجنيب المستوطنين المرور على عدد من الطرقات الرئيسة واستخدام الطرق الجديدة، المقترح شقّها، في التنقل في مناطق الضفة. وبذلك يتأمّن قدر نسبي من ابعاد